



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

التحرر المالي واثره على النمو الاقتصادي

في تركيا للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥

بحث تخرج تقدم به الطالب

محمد جاسم محمد الخفاجي

عبدالهادي عبدالله جاسم

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في الاقتصاد

بإشراف

الدكتور مثنى عبدالرزاق الدباغ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة العلق : الآيات ١-٥

الأهداء.....

إلى...

أول من نظر كلمة "اقرأ... سيد المرسلين الذي أنار برسالته ظلام الجاهلية
"محمد (صلى الله عليه وسلم)"

إلى...

الذي كلما ذكر أسمه فاضت الدموع
"وطني الحبيب"

إلى...

من أضاف إلى سنين الصبر صبراً ليراني كما يحب
"والدي العزيز"

إلى...

من حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي على راحتي
"والدتي العزيزة"

إلى...

الأزهار التي معهم أحلى وأجمل الأيام التي لن أنساها
"زملائي وزميلاتي"

إلى...

كل من علمني حرفاً ليكون لي سلاحاً بوجه الظلام
"أساتذتي الأفاضل"

إلحكم جميعاً أهدي ما وفقنا به ربنا حباً واعتزازاً...

شكر وتقدير ...

الحمد لله والشكر له على تيسير وإكمال هذا البحث، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي نور لنا الطريق القويم وبعد...

يشرفنا أن نقدم جميع شكرنا وتقديرنا الى أستاذي المشرف (الدكتور مثنى عبدالرزاق الدباغ) الذي تكرم بالأشراف على هذا البحث، وكان لها الدور الفاعل في العون والدعم والاسناد والصبر الطويل في تذليل الكثير من صعوبات البحث والعناية بمتابعة وفحص وتدقيق كل التفاصيل، التي تخص البحث، فجزاه الله كل خير وأبقاه ذخراً للبحث العلمي.

وأتوجه بالشكر الجزيل والاحترام والمحبة، إلى كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد الذين أخذوا بيدي في طريق الخير والعلم والمعرفة فجزاهم الله خير الجزاء ومن الله التوفيق...

الباحثان

المحتويات

١	المقدمة
٢	اهمية البحث
	الفصل الاول
٣	الاطار النظري للتحرر المالي
٣	مفهوم التحرر المالي
٤	عناصر التحرر المالي
٥	اهداف التحرر المالي
٧ - ٥	المنهج الامثل للتحرر المالي
٨ - ٧	متطلبات نجاح التحرر المالي
١٠ - ٨	مخاطر التحرر المالي
١١ - ١٠	سلبيات وايجابيات التحرر المالي
	الفصل الثاني
١٢	النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
١٥ - ١٣	محددات النمو الاقتصادي
١٨ - ١٥	نظريات النمو الاقتصادي
	الفصل الثالث
٢٣ - ١٩	التحرر المالي واثره على النمو الاقتصادي
٢٨ - ٢٤	المصادر

المقدمة

يعرف النظام المالي بأنه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ويعطي صورة عن خطط التنمية والجزء المحقق من أهدافها، فهو يعد أهم قناة لتمير الادخار نحو الاستثمار وبأقل تكلفة، لذا أصبح في تطور هذا القطاع دلالة لتحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي.

وقد دعت الظروف الاقتصادية في العالم إلى وجود اختلاف في الأنظمة المالية في الدول، إذ نجد في السبعينات تعزيز دور الدولة من طرف معظم الدول النامية حيث ظلت أنظمتها المالية تعاني من صعوبات وحواجز منعتها من أداء أدوارها، بسبب فرض العديد من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي مثل تحديد أسقف لمعدلات الفائدة، فرض احتياطي إلزامي كبير، إتباع سياسة توجيه الائتمان، وتقييد حركة رؤوس الأموال الأجنبية؛ الذي ظل سائدا في الأنظمة المالية للدول النامية لفترة طويلة من الزمن، قبل تبنيها سياسة التحرير المالي التي نادى بها العديد من الاقتصاديين وأشادوا بدورها الفعال وأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلى التنمية في المدى البعيد، مرفقين أراؤهم بأبحاث تجريبية مست العديد من الدول وباستخدام عدة مؤشرات كمية للتحقق من ذلك.

إلا أنه وفي المقابل ظهرت دراسات وأعمال للعديد من الاقتصاديين الذين تشاءموا من تطبيق سياسة التحرير المالي ولحققتها أبحاث تجريبية تدعي انعدام العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي واثبات الأثر السلبي لها.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم التحرير المالي، إضافة إلى الدراسات التي تناولت موضوع اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض.

اهمية البحث

لقد اصبح الاهتمام بالاستقرار المالي والسعي لتحقيقه من الدول المتقدمة والنامية هدفا مهما ضمن السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة بعد انتهاج معظم دول العالم سياسات التحرر المالي وانتشار الازمات المالية في جميع دول العالم.

مشكلة البحث

أخذ موضوع التحرر المالي اهتماما متزايدا من قبل الدول النامية في العقود الأخيرة انطلاقا من الدور المهم الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن ولقد اثبت ان قدرة الاقتصاد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية السيئة يرتبط بحجم الإصلاحات الكلية والهيكلية وسياسات التحرر المالي ونظرا لمساهمة القطاع المالي في رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام وتحقيق الاستقرار .

فرضية البحث

ان فرضية البحث تبدأ من تطبيق سياسة التحرر المالي بشكل تدريجي في تركيا وبظروف اقتصاديه اعتيادية سيؤدي الى تغيرات إيجابية في النمو الاقتصادي .

هدف البحث

ان الهدف من البحث نتيجة لوجود اختلاف في آراء الاقتصاديين حول سياسة التحرر المالي وتأثيرها في النمو الاقتصادي في الدول بشكل عام وام البحث يهدف الى قياس التحرر المالي في تركيا وتحديد العلاقة بين سياسة التحرر المالي والنمو الاقتصادي في تركيا .

أسلوب البحث

لقد اعتمد البحث على الأسلوب الكمي التحليلي القائم على ما توفر من بيانات إحصائية عن تركيا وتم الاعتماد على العديد من المصادر العلمية من البحوث والكتب على الجانبين النظري والتطبيقي لدراسة التحرر المالي وقسم البحث الى ثلاث فصول رئيسة الفصل الأول الاطار النظري للتحرر المالي والفصل الثاني الاطار النظري للنمو الاقتصادي والفصل الثالث العلاقة بي التحرر المالي والنمو الاقتصادي وتحليل البيانات الإحصائية .

الفصل الاول

الاطار النظري للتحرر المالي

اولاً: مفهوم التحرر المالي

يعرف التحرر المالي financial liberalization على انه مجموعه من الاجراءات التي تسعى الى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه امام المنافسة الداخلية والخارجية وذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع او القروض وخصخصة المؤسسات المالية والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (زكيه ، ٢٠٠٩ ، ٤).

ان للتحرر المالي معنيان رئيسيان : اولهما بالمعنى الواسع ويراد به مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء او تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته واصلاحه كلياً . اما مفهومه بالمعنى الضيق يقصد به عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الاوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي (العاني ، ٢٠٠٢ ، ١٤٨).

وعرف كل من فيليب و اسانا التحرر المالي (Arestis and Caner,2004,2) على انه يتضمن تحرير حساب رأس المال الأجنبي والقطاع المالي المحلي وقطاع سوق الاوراق المالية. ويشير التحرر المالي على انه ازاله اشكال مختلفة من التدخل الحكومي في الاسواق المالية وتسمح للسوق جوهرياً ليقرر من يحصل على الائتمان (الخياط ، ٢٠١٠ ، ٤٣). كما ان التحرر المالي يعرف بانه التخلص من القيود الحكومية على تسعير وتخصيص او توجيه الائتمان، وعلى حركة راس المال الدولي "العالمي" (Goyal,2012,64) .

ويعبر التحرر المالي عن محاولة الحكومة من تخفيف القيود المفروضة على النظام المالي والذي يشمل مؤسسات مالية وأسواق مالية وأدوات مالية لغرض تفعيل مشاركتها في النمو الاقتصادي والوصول الى حالة الانفتاح المالي لعمل السوق المالية من حيث تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية وحرية تبادل العملات وترك سعر الفائدة ليتحدد وفقاً لأليات السوق وبالتالي رسم السياسات النقدية تماشياً مع تلك الحالة المنفتحة للسوق (الجميل ، ٢٠٠١ ، ٣٣).

ويتمثل التحرر المالي على إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الاموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية واعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان و توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب و كذلك ينبغي الغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية (محمد ، ٢٠٠٦ ، ٤١).

ثانيا: عناصر التحرر المالي

يمكن تقسيم عناصر التحرر المالي الى ثلاثة محاور اساسية تتمثل الاولى بتحرير النظام المالي الداخلي والمحور الثاني يتضمن تحرير الاسواق المالية اما المحور الثالث فيشتمل على تحرير حساب راس المال. وان هذه العناصر سيتم توضيحها كما يلي :

١. تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي) :

ان تحرير القطاع المالي الداخلي يركز على ثلاثة فقرات اساسية :

- أ. تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة: يتحقق ذلك بإلغاء السقوف المطبقة على اسعار الفائدة وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدلات الفائدة بحيث يصبح تحديدها خاضع لأليات السوق .
- ب. الغاء الحواجز الدخول بالنسبة الى المصارف والمؤسسات المالية الاجنبية: يتمثل في اعطاء الفرصة للمصارف والمؤسسات المالية الاجنبية لمزاولة نشاط الوساطة المالية الى جانب المصارف المحلية الامر الذي يعزز المنافسة داخل النظام المالي والذي قد ينعكس ايجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة .
- ج. خفض نسبة الاحتياطي القانوني: يتمثل بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف التجارية أي جعل الاحتياطي القانوني عند مستوى معقول يسمح للبنوك بالتوسع في نشاطها الاقراضي (David and Charles,2002,88) .

٢. تحرير الاسواق المالية: تحرير الاسواق المالية يعني الغاء القيود المفروضة على المستثمرين الاجانب والتي تحول دون تمكينهم من تملك الاصول المالية المختلفة (اسهم ومشتقات مالية) المصدرة من طرف المؤسسات الاقتصادية المحلية المختلفة (محمد وصلاح الدين ، ٢٠٠٩ ، ٩) .

٣. تحرير حساب راس المال: يشتمل تحرير حساب راس المال على العناصر التالية :

- أ. حرية تدفق رؤوس الاموال: بحيث يمكن من انتقال رؤوس الاموال من وإلى الاقتصاد المحلي الامر الذي يتيح الفرصة للمقيمين والاجانب من اجل تحريك رؤوس اموالهم بحرية وسهولة كبيرة .
- ب. تحرير المعاملات المتعلقة بمختلف اشكال راس المال: وتتمثل هذه المعاملات في الديون والاسهم والاستثمارات المباشرة والثروات الشخصية .
- ج. الغاء القيود التي تخص التعامل بالنقد الاجنبي: بحيث يمكن اجراء المعاملات المحلية بالنقد الاجنبي وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية (صلاح الدين ، ٢٠٠٧ ، ٤١-٤٢) .

ثالثاً: اهداف التحرر المالي

أن سياسات التحرير المالي تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف التي تساهم في تطوير النظام المالي من جهة و زيادة النمو الاقتصادي من جهة أخرى . لذلك تسعى معظم الدول في إطار التحرر المالي تحقيق الاهداف التالية :

١. العمل على تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية ، وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصاداتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها .
٢. تسهيل وصول المستثمرين والمقرضين المحليين الى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية ، وكذلك في المقابل تسهيل دخول الشركات الاجنبية والمستثمرين الاجانب في الاسواق المالية المحلية (العاني ، ٢٠٠٢ ، ١٤٨).
٣. العمل على تعزيز درجات المنافسة بين الاسواق المالية المختلفة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الدولية (بخيت ومزنان ، ٢٠٠٥ ، ٤١).
٤. تطوير ادوات السياسة المالية وتوفير البنى التحتية وذلك بتكثيف الضغوط بالنسبة للحكومات لتحسين النظم الإشرافية والتنظيمية والقانونية (الشكري واخرون ، ٢٠٠٨ ، ١٨٠).
٥. استعمال خدمات مالية مصرفية في التعاون التجاري الدولي من أجل رفع القيود عن التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية الى المنظمة العالمية للتجارة (أمين ومحمد ، ٢٠٠٨ ، ٧).
٦. تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات اسعار الصرف واسعار الفائدة.
- ٧- خلق شروط المنافسة في السوق النقدية والحد من الاحتكارات المالية والمصرفية والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وتوفير بنية مالية ومصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار وحجم الاستثمار (بلقاسم ، ٢٠١٤ ، ٧٤).

رابعاً : المنهج الامثل للتحرر المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى اهم الجوانب المتعلقة بالتحرير المالي والمتمثلة في مؤشرات، عناصره ، بالاضافة الى اهم متطلبات التحرر المالي.

اولاً: مؤشرات التحرر المالي

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة التحرر المالي وتطور النظام المالي ، وسنحاول التطرق الى ابرز ماتداول منها في ابحاث الاقتصاديين و خصوصاً تلك المدرجة في الدراسات التجريبية (BOUALCHI,P96-192) - فيمايلي:

- **حجم الوساطة المالية "M2/PIB" :** ويطلق عليه ايضاً مؤشر عرض النقود ،والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لاجل ،الودائع الجارية والنقود السائلة) نسبة للنواتج الداخلي الخام (PIB) ، ويرى

ماكينون ان نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن ان تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي ، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية .

- **معدل اجمالي الودائع المصرفية الى اجمالي الناتج الداخلي الخام :** يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الاجل ، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن اجلة كما انه يختلف عن المؤشر الاول "M2/PIB" بانه يشمل كل انواع الودائع لدى البنوك ، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي ، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.
- **معدل اجمالي اشباه النقود الى حجم الناتج الداخلي الخام :** يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الاجل ، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الاجل ، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.
- **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام :** يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص ، حيث انه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فان هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات ، ومراقبة المديرين ، تنويع المخاطر ، بالاضافة الى تعبئة الادخار ، وتسهيل عمليات التبادل باكثر فاعلية ، تزيد من مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

ثانيا: عناصر التحرر المالي

اقرت الدراسات السابقة بانه مهما اختلفت اجراءات وشروط التحرر المالي الا انها تشمل ثلاثة جوانب رئيسية وفقا للمعادلة التالية:

$$LF = 1/3LSBI + 1/3LMF + 1/3LCC$$

حيث:

LF: التحرر المالي (Liberalisation financiere)

LSBI: تحرر النظام المصرفي المحلي (Liberalisation du systeme bancaire interne)

LMF: تحرر الاسواق المالية (Liberalisation des marches financiers)

LCC: تحرر راس المال (Liberalisation du compte de capital)

١. **تحرر النظام المصرفي الداخلي :** يشمل تحرر النظام المصرفي ثلاثة عناصر اساسية وهي (زكية ، ٢٠٠٩ ، ص ٨) :

- **تحرر اسعار الفائدة الدائنة والمدينة :** وذلك من خلال الحد من الرقابة على اسعار الفائدة الدائنة والمدينة والتخلي عن سياسة التحديد الاداري لها ، وبالتالي تتحدد حسب قوى السوق.
- **تحرر القروض :** ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية التمييز من خلال توجية الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة اولوية للتمويل عل حساب قطاعات اخرى ، من وضع سقف ائتمانية على القروض

الممنوحة لبعض القطاعات ، وبالإضافة لذلك الغاء او خفض نسب الاحتياطات الاجبارية المفروضة على البنوك التجارية.

• **تحرر المنافسة البنكية:** والذي يتحقق بالغاء وازالة القيود والعراقيل التي تعيق انشاء البنوك الخاصة براس مال محلي او اجنبي وكذلك الغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.

٢. **تحرر الاسواق المالية :** يتم ذلك من خلال عدم تقييد حرية المستثمر الاجنبي عند حيازته او امتلاكه للاصول والاوراق المالية المصدرة باسم جهات محلية في بورصة القيم المنقولة ، والحد من اجبار توطين راس المال واقساط الارباح والفوائد اي الغاء الحواجز امام خروج الاموال الاجنبية المستثمرة في الداخل والارباح الناتجة عنها (عبدالغني ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٤-٦٥).

٣. **تحرر حساب راس المال:** ويقصد به العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب راس المال ، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية. كذلك يتضمن حرية التدفقات المالية والنقدية بمختلف اشكالها العابرة للحدود. (ادريس ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٠) ويركز خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص على امرين هما. (ابن معزوز ، ٢٠١٣ ، ص ٦).

• انه من الافضل البدء في تحرير التدفقات الطويلة الاجل قبل التدفقات القصير الاجل ، وتحرير الاستثمار الاجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالية او الاستثمار غير المباشر .

• ان التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات راس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الاجنبية ، انما يتطلب ضبط الاجراءات المتعلقة بتحويلات العملة الاجنبية التي يجريها غير المقيمين.

وبناء على درجة تحرر كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير النظام المصرفي الداخلي ، تحرر الاسواق المالية وتحرر حساب راس المال) ، يمكن الحكم على درجة التحرر المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لكل دولة.

خامساً: متطلبات نجاح التحرر المالي

لكي يتحقق النجاح لسياسات التحرر المالي في تحقيق اهدافها يجب توفير مجموعة من المتطلبات قبل الشروع في اجراءات ازالة القيود والانفتاح المالي ولعل اهمها :

١. **استقرار الاقتصاد الكلي :** من مقومات الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم معتدل نسبياً يتمشى مع السياسة الاقتصادية في **الاقتصاد المعني**. ويقصد بالتضخم المعتدل انه لا يشكل ضغطاً كبيراً على الاسعار ، في حين اذا كان معدل التضخم منخفض نسبياً ولا يتمشى مع الحالة الاقتصادية للبلد فإنه ينذر بحالة من الركود الاقتصادي ، يجب ان يتمشى معدل التضخم مع الحالة الاقتصادية للبلد وفي بعض الاحيان يؤدي ارتفاع معدل التضخم الى جعل اسعار الفائدة ذات قيمة سالبة وبالتالي تؤدي الى عزوف **المدخرين** عن الاداع في المصارف لان ايداعهم يسبب لهم خسائر بسبب القيمة السالبة لسعر الفائدة بالإضافة الى ان التضخم المرتفع يؤثر في النمو الاقتصادي خاصتاً في مجال التجارة الخارجية لأنه يجعل

سعر صرف العملة المحلية منخفض نسبياً إزاء العملات الأخرى في التبادل التجاري (علي ، ٢٠١٢ ، ٢٨).

٢. **التدرج في تطبيق التحرر المالي :** والذي يتمثل في تتابع المراحل الأساسية لكل من التحرر المالي الداخلي والخارجي في إطار الانتقال من قطاع مالي يخضع للقواعد التنظيمية إلى قطاع مالي أكثر توجهًا للسوق (بن حاسين ، ٢٠١٣ ، ١٣٢).

٣. **ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق :** يتطلب نجاح سياسة التحرر المصرفي توفر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتعاملين في السوق المالية ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة المتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي. ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف . وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية (بو سالم ، ٢٠١١ ، ١٨٥).

٤. **توفر إطار قانوني ملائم :** أن وجود إطار قانوني ملائم من شأنه أن يدعم ويوفر إدارة داخلية قوية للمؤسسات المالية وانضباطاً خارجياً لقوى السوق وإشرافاً جيداً (حاسين ، ٢٠١٣ ، ١٣٣).

٥. **الإشراف الحذر على الأسواق المالية :** أن نجاح سياسة التحرر المالي والمصرفي تتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي وتقادي حدوث الإزمات المالية والمصرفية، ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية والمصرفية إلى ضمان الشفافية والاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية (فضيلة ، ٢٠٠٩ ، ٧٠).

٦. **انسحاب الدول تدريجياً من التدخل في الأسواق المالية:** أن نجاح سياسات التحرر المالي في خلق نظام سليم يساهم بشكل كبير في تمويل القطاع الحقيقي يتطلب الانسحاب السريع للدولة من النظام المالي لا سيما عن طريق خصخصة مصارف القطاع العام أو عدم مراقبة ومتابعة نشاط النظام المالي باعتباره يسير على آلية السوق قد يخلق إزمات مالية تكون الدولة بغنى عنها. حيث يشير الاقتصادي Joseph E. Stiglitz إلى أن الأسواق المالية هي ليست بطبيعتها مشابهة للأسواق الاقتصادية الأخرى، و بالتالي أي فشل في السوق المالي قد يخلق فوضى عارمة في الاقتصاد ككل. لذلك يرى بضرورة التدخل العقلاني للدولة في الأسواق المالية لا سيما في بداية عملية التحرر المالي (Stiglitz, 1993, p20) .

سادساً: مخاطر التحرر المالي

١. مخاطر التقلبات الفجائية لرأس المال :

أن التحرير المالي قد يرافقه تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية لاسيما الاستثمارات غير المباشرة في الأوراق المالية. وأن الاستثمارات الأجنبية في المحفظة المالية تنسم بالحركة السريعة والمفاجئة حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر للمتعاملين وحالاتهم النفسية في الوقت الذي يتم البيع لهذه الاستثمارات بسهولة في الأسواق المالية مما يؤثر في اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها هذه

الاموال ويزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي لهذه الدولة. و هذا قد يسبب اثارا سلبية على الاقتصاد الوطني ويظهر ذلك من خلال تدفق استثمارات قصيرة الاجل بكميات كبيرة مفاجئة تؤدي الى ارتفاع اسعار الصرف للعملة الوطنية وارتفاع اسعار الاراضي والعقارات وزيادة معدل التضخم وزيادة الاستهلاك المحلي. و حينما تهرب الاستثمارات الاجنبية من الاقتصاد بصورة مفاجئة فأنها تؤدي الى انخفاض سعر الصرف وتدهور اسعار الاصول وهبوط الاسعار والربح وفقدان ثقة المستثمرين الاجانب في السوق المحلي واستنزاف الاحتياطيات الدولية (محمد، ٢٠٠٦ ، ٣٠).

٢. مخاطر غسيل الاموال:

ان العولمة والتحرر المالي وتنوع الادوات المالية وزيادة استخدام النقود الالكترونية باعتبارها من تقنيات التعامل عن بعد وهذه الوسائل الحديثة لا تسمح بتعقب مصادر هذه الاموال لأنها أصبحت تحمل ارقام سرية ومشفرة وامكانها المرور بعدد من الاجراءات قبل ان تدخل الدورة الاقتصادية لبلد ما وكلها عوامل ساعدت على توسيع انشطة اقتصادية غير مشروعة والتي تمارس تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي ألا وهو غسيل الاموال والتي كانت وما تزال ظاهرة عولمية تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال انعكاساتها على مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وغسل الاموال ماهي الا عملية للمتحصلات الناجمة عن الانشطة غير المشروعة (تجارة المخدرات ، والاختلاس ، تجارة الاسلحة ... الخ) فعبّر هذه الانشطة تكون ثروات خيالية يحاول اصحابها غسلها لإخفاء مصدرها الاصلي بمحاولة ادخالها للنظام المصرفي والسوق المالي من خلال استثمارها مؤقتا في بعض الادوات المالية كالأسهم والسندات (حمزة ، ٢٠١١ ، ٦٤).

٣. مخاطر التعرض لموجات المضاربة:

أن الهدف من ألغاء القيود على حركة رؤوس الاموال هو رفع كفاءة استخدامها وزيادة سرعة تنفيذ المعاملات من خلال ثورة المعلوماتية والاتصالات وما نتج عنه ازدياد درجة المخاطر المالية ونظرا للأثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر تم ابتكار العديد من المشتقات المالية من أجل تغطية تلك المخاطر. ومع التوظيف الواسع لتلك المشتقات أدى الى تحويلها من مشتقات تغطية المخاطر الى وسائل مضاربة سمح هذا باتساع نطاق المخاطر النظامية وما نتج عنها من أزمات بسبب المضاربات الشديدة بهذه المشتقات .

٤. أضعاف تحكم الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية:

ان التحرر المالي التام يعني ازدياد تكامل وترابط الاسواق المالية المحلية بنظيرتها الخارجية الشيء الذي قد ينتج عنه فقدان الدول لسيطرتها وسيادتها الوطنية في مجال السياستين المالية والنقدية وهذا يعني ان اسعار الفائدة تتحدد خارج نطاق او سيطرة السلطات النقدية وخاصة قصيرة الاجل التي سترتبط بأسعار

الفائدة الاجنبية وكذلك اسعار الصرف التي تتحدد نتيجة دخول وخروج رؤوس الاموال الى تلك الدول (بلال ، ٢٠١١ ، ٧٥).

اما تأثير العولمة المالية على السياسة المالية فأنها تظهر اكثر كلما تزايدت درجة العولمة المالية ففي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية تلجأ الشركات والمستثمرين الكبار في الدول الصناعية للخروج باستثماراتهم لدول تكون فيها معدلات الضرائب على الدخل والارباح مما يؤدي ليس فقط لخفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب بل لأضعاف دور السياسة المالية في تحقيق اهدافها وبالتالي انخفاض حصيلة الإيرادات السياسية للدول من الضرائب وما ينتج عنها من ارتفاع في عجز الميزانية العامة (عودة ، ٢٠٠٨ ، ٣٣).

٥. المنافسة الاحتكارية :

تعرضت البنوك في الدول النامية الساعية الى التحرر المالي الى خلق مؤسسات اقراض للاستفادة من الخبرة الاجنبية في تقديم قروض اكثر فعالية وبأقل التكاليف ولكن في الواقع تعرضت البنوك المحلية الى منافسة شديدة في منح القروض من قبل البنوك الاجنبية التي اقتصرت تمويلها على المؤسسات الكبيرة مما ادى الى انخفاض نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وهذا يعني ان البنوك الاجنبية احتكرت منح القروض في ظل عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة لنقص خبرتها (بلال ، ٢٠١١ ، ٧٤-٧٥)

سابعاً: سلبيات وإيجابيات التحرر المالي

١. ايجابيات التحرر المالي:

- أ. تعمل على تعزيز المنافسة في الأسواق المالية مع تحسين كفاءة اداء الخدمات المصرفية والمالية ، وهذا بدوره سوف ينعكس على تحسين نوعية الخدمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية مع توفير خيارات افضل وأوفر في الخدمات المالية .
- ب. تؤدي عملية التحرير المالي الى تحرك المصادر المالية من البلدان الغنية برأس المال الى تلك الدول المفتقرة له ، فضلاً عن ذلك ما يسببه التحرير المالي من خفض في اسعار الفائدة على الاقتراض وبالذات تجاه بعض القطاعات الرائدة مثل القطاع الصناعي والتجاري والزراعي ... الخ .
- ج. ان تحرير الخدمات المالية يؤدي الى تحسين أداء الاقتصاد الكلي مع تحسين خدمات الوساطة المالية وخلق المناخ الملائم لزيادة الفرص الاستثمارية وذلك من خلال توظيف افضل للموارد فيما بين القطاعات والدول المختلفة .
- د. ان تحرير الخدمات المالية يؤدي الى توفير آليات افضل لإدارة المخاطر واستيعاب الصدمات ، فضلاً عن ذلك ما يوفره التحرير المالي من تعزيز الفرص الاستثمارية عبر تعزيز التوزيع القطاعي الفعال للموارد (Jomo, 2001, 21-22) .

هـ. تسهيل عملية حصول الحكومة على الموارد المالية وبتكاليف اقل لتمويل قطاعاتها الاقتصادية (Majluf)
and Zarrilli,2007,19-20 .

و. ان تحرير تجارة الخدمات في الغالب يؤدي الى تخفيف الاختلال الحاصل في الاسواق المالية التي بالمقابل تعمل على خلق تأثيرات مضادة على هيكل وتدفق رأس المال ، ومن ثم تعد عملية التحرير من الوسائل الرئيسة في تحسين نوعية رأس المال المتدفق وأساسية في تقوية الأنظمة المالية.(Kono & Shuknecht, 1998, 2-3)

٢. سلبيات التحرر المالي :

أ. سيطرة المؤسسات المالية الاجنبية على الاسواق المالية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المالية والتي ستسبب استخدام موقعها في السوق المحلية ويكون الموردون الاجانب اكثر كفاءة من المحليين .
ب. ان التحرر المالي قد يؤثر سلبا وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي وذلك عن طريق زيادة قابلية تدفقات راس المال للتقلب وبذلك فان عملية التحرير تقوض استقرار النظام المالي وبالتالي الاقتصاد الكلي .

ج. تركيز البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية على خدمة القطاعات المربحة من السوق فقط والتي يشار اليها بالاختيار الافضل مما يترتب عليه من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية الى بعض القطاعات او الاقاليم .

د. التهميش الذي تتعرض له المؤسسات المالية المحلية لعدم قدرتها على المنافسة اذا يترتب عليها منافسة شركات ومؤسسات مالية عالمية تتميز بمستوى عال من المهارات والتكاليف المنخفضة للخدمات التي توردها لتمتع هذه المؤسسات بمزايا الانتاج الكبير (عبد الحميد ، ٢٠٠٥ ، ١٤٩-١٥٥).

هـ. الاضرار باستراتيجية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

و. حدة المنافسة خاصة في مجال الابتكارات الحديثة في الجهاز المصرفي قد يؤدي الى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي (عبد الحميد ، ٢٠١٠ ، ١٦٦).

ز. ان التحرر المالي قد يكون مصدر كبير للأخطار المالية مما قد يعرض المصارف والاسواق المالية لأخطار قد لا تستطيع تجنبها (الجميل ، ٢٠٠٢ ، ٦٣).

ح. خلق بيئة مضطربة قد تقود لعدم استقرار النظام المالي المصرفي والسوقي مما يعني سرعة حدوث الازمات المالية وانتقالها (الجميل ، ٢٠٠١ ، ٣٤).

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اولا : مفهوم النمو الاقتصادي .

يصف ميشيل تودارو ظاهرة النمو الاقتصادي بأنها الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتنتج هذه الزيادة عن تطور وتنامي القدرة الانتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية اللازمة لتلك العملية (مقاوسي وجمعوني، ٢٠١٠). وقد اتفق المختصون على إن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام السائد خلال مدة زمنية طويلة، وان التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة باعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تؤدي إلى الانتقال من بنية اقتصادية متخلفة إلى بنية اقتصادية متقدمة (منذور، ٢٠٠٦، ٣٥).

١. تعريف النمو الاقتصادي :

يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتالي فإن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وانما يتعدى هذا الى حدوث زيادة في مستوى الدخل الفردي وتحسين في مستوى المعيشة الامر الذي يتطلب ان يكون معدل النمو للدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني (صلاح الدين ، ٢٠٠٧، ٨٨).

ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه الزيادة المضطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . وبذلك حتى يكون هناك نمو اقتصادي يجب ان تكون :

- أ. الزيادة مضطردة: وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر الزيادة نمو اقتصاديا .
 - ب. الزيادة حقيقية وليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب ان نستبعد اثر التضخم وبذلك نقول انه لن يكون هناك نمو اقتصادي او ان الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية الا اذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي اكبر من معدل التضخم حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في **مده معينة** . وعليه فان:
- $$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم} .$$
- وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا اذا كانت القيمة السابقة موجبة (الحمداني، ٢٠٠٩، ٤٤) .
- ج. يجب ان تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي او في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة الى المدى الطويل وليست انية او مؤقتة تزول بزوال اسبابها (احمد ، ٢٠١٣، ٣) .

٢. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

ان النمو الاقتصادي ومصطلح التنمية الاقتصادية في بعض الأحيان يستخدمان للدلالة على معنى واحد في النقاشات الاقتصادية التي تدور في الوسط الاقتصادي ولكن هناك فارق رئيس بينهما وثمة تشابه بين هذه المصطلحات وتسميات البلدان المتقدمة والبلدان النامية يمكن التميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يمكن في افتراض ان متطلبات خلق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة يمكن إنجازها بسهولة وهي ضيقة في مدياتها بينما تكون متطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية صعبة التحقيق واسعة في مدياتها لذلك وفي بعض الأحيان يمكن ان يكون هناك نمو اقتصادي في البلدان النامية بلا تنمية ففي دراسة نمو بلا تنمية يشر روبرت كلاور تحليله لاقتصاد ليبيريا الى ان هناك ارتفاعا سريعا في انتاج السلع الأولية المصدرة وهي مملوكة بشكل واسع من قبل الامتيازات الأجنبية ويستمر كلاور في تحليله فيقول ان التغيرات الهيكلية التي تحفز عمليات النمو في القطاعات الاقتصادية فضلا عن التغيرات المؤسسية (السعدي ، ٢٠١٣ ، ٢٥)

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة . وكلمة عملية في مفهوم التنمية الاقتصادية تعني تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة طويلة من الزمن تؤدي الى احداث تغيرات جوهرية وهيكلية على مجموعة من المتغيرات داخل الاقتصاد القومي (محمد ، ٢٠٠٦ ، ٢٠) .

وتعرف التنمية الاقتصادية على انها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية الاقتصادية (مقاوسي وجمعوني ، ٢٠١٠ ، ٣) .

ويعرف آخرون التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة اضافة الى احداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (ياسين ، ٢٠١١ ، ٥) .

ثانيا : محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد هذه العوامل

فيما يلي:

١. الموارد البشرية:

يعد النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل فهو عامل موجب تقليدي في زيادة النمو الاقتصادي، ولكن يجب ان تكون الطبقة العاملة تتمتع بمهارات معينة تمكنه من زيادة الانتاجية للوحدة الواحدة بوقتاً قصير نسبياً، حيث الايدي العاملة الماهرة تحتاج الى تدريب عالي وإعداد جيد، لذا نرى الدول

المتقدمة تهتم برأس المال البشري اهتماماً كبيراً، سواء كان في قطاع التعليم وغيره من القطاعات. بالإضافة الى ذلك تحتاج تنمية رأس المال البشري الى نظام مالي داعم وساند لتطوير المورد البشري، فعند توفر النظام المالي الداعم يستطيع الاقتصاد ان يوفر طبقة من الايدي العاملة الماهرة القادرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة القوة الشرائية، حيث تتميز الطبقة العاملة بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وهذا يعني عند زيادة عدد الايدي العاملة يعني زيادة الاستهلاك الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ثم تنعكس الزيادة في الطلب الى زيادة في الانتاج لتغطية هذه الزيادة هنا يتسع حجم السوق، فيحقق الاقتصاد نمواً معيناً في بعض القطاعات الاقتصادية المحفزة للنمو، إذ يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم (السعدي، ٢٦، ٢٠١٣).

٢. الموارد الطبيعية:

يعتمد انتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة ووفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها. وهذه الموارد لا تحقق الاهداف الاقتصادية الا اذا استغلها الانسان فيمكن مثلاً للمجتمع ان يكتشف او يطور موارد طبيعية تؤدي الى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل (فتيحة، ٨، ٢٠٠٩).

٣. تراكم رأس المال:

يعرف راس المال في الفكر الاقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى كما يعتبر العديد من الاقتصاديين ان الاستثمار وتراكم رأس المال عنصران اساسيان وضروريان للنمو الاقتصادي، كما يركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم راس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي أي ان راس المال اصبح يمثل المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية وان توفر اكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها يمكن البلاد النامية من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي (محمد، ٢٢، ٢٠٠٦).

ان تراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار والذي يمثل تضحية بالاستهلاك لصالح الادخار والذي يتحول في اغلب الاحيان الى الاستثمار، ويشترط توفر منظومة مصرفية قادرة على جذب الادخارات وتحويلها الى استثمارات، ما يعني توفر نظام مالي متطور ويتميز بالحدثة حيث يكون قادراً على الاقراض والاقتراض وبسهولة معينة ويمتاز بانخفاض نسبة الخطورة عن بالعملية المصرفية، وهذه الايجابيات تكون عنصراً رئيسياً من عناصر الدافعة لمعدل النمو الاقتصادي الى الامام (فتيحة، ٩، ٢٠٠٩).

ويتحدد معدل تراكم راس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار:

أ. توقعات الأرباح

ب. السياسات الحكومية أجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد الى اخر الا انه يبقى المظهر الاول لعملية تراكم راس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية. فتراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك والذي يوجه ليضاف الى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية فالادخار يصبح هنا كضمن او كتكلفة للنمو الاقتصادي، لذا يجب ان تكون القوانين والتشريعات السياسية داعمة وجاذبة للاستثمار لأهميتها الاقتصادية (ساحة، ٢٠١١، ١٠-١١) .

و يؤكد جميع الاقتصاديين على الاهمية الكبيرة لتراكم راس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك كما ان جوهر تراكم راس المال يكمن في حقيقة ان مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على انتاج السلع ويمكنه من ان يحقق معدلا عاليا للنمو. والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة انواع فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الاخرى (محمد، ٢٠٠٦، ٦٧) .

٤. التقدم التقني:

يعني التقدم التكنولوجي بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد . ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات بل يتعدى ذلك الى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وكذلك اكتشاف موارد اخرى جديدة عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والادارية والتسويقية (ساحة، ٢٠١١، ١١) .

* نظريات النمو الاقتصادي

أ- النظرية الكلاسيكية

ان المساهمات الحقيقية في مجال التوزيع الوظيفي للدخل ارتبطت بالمدرسة لانها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي فمثلا كانت اهتمامات كل من ادم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محللين مسألتين رئيسيتين الأولى تخص العوامل المحددة للدخل كالتربة والثانية تتبع اثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج مما أدى الى اختلاف تحليلات المدرسة

● ادم سميث

يرى ادم سميث ان أساس النمو الاقتصادي هو تراكم رؤوس الأموال الناتج عن فائض أي الفارق بين الناتج والتكاليف الأولية على أساس ان يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة ويعتبر ان سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي الى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والفوائد في شراء الآلات والمعدات ويعتقد "ادم سميث" ان الإنتاج يجب ان يسوق الى الخارج من اجل توسيع السوق للسلع المحلي

واذا توسع السوق فان العمل سيحصل تلقائيا وأن الإنتاجية سوف تزداد وستؤدي زيادتها الى زيادة الدخل الوطني وهذا سيؤدي أيضا الى زيادة السكان ويشير ادم سميث كذلك الى زيادة السكان مرهونة بزيادة الدخل وهذا الامر يؤدي الى توسيع الأسواق وانخفاض معدل كلفة الإنتاج نتيجة للموفرات الخارجية الحاصلة بسبب توسع خدمات النقل وأساليب الإنتاج الجديدة .وعلى الرغم من ان ادم سميث عد العمل المعيار الوحيد للقيمة الا انه قد اعترف بان عناصر الإنتاج المهمة الثلاثة موجودة وهي العمل ورأس المال والأرض لذلك فإن دالة الإنتاج في نظامه هي

$$Y=f(k.L.N).....(1)$$

N : الأرض L : العمل K : رأس المال Y : الإنتاج

يرى ادم سميث ان معدل النمو السنوي في الإنتاج للاقتصاد الوطني يمكن الوصول إليه بإجراء عمليه تفاضلية وأعتقد ادم سميث مسألة النمو الاقتصادي تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه رفع الإنتاجية وهذا عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك الى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأنه حافزا له وما أن تأخذ المعادلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار. (أودينه ، ٢٠١٥ ، ١٥_١٦)

ب . النظرية الكنزية

• نموذج النمو لهارود _ دومار (١٩٤٨ _ ١٩٥٧) (أودينه ، ٢٠١٥ ، ١٨ _ ٢١)

يبحث كل من هارود _ دومار على الشروط المطلوبة لحصول النمو السلس غير المتوقع في الدخل القومي ومع ان نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر حيث يحتل رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفق تحليلها غير انهما يؤكدان على تراكم رأس المال فالاستثمار يزيد الدخل وتزداد قدرة الاقتصاد الإنتاجية بزيادة المجتمع من رأس المال الكلي والنااتج القومي الإجمالي فإن إضافة استثمار جديد سوف يؤدي الى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي

GNP

افترض ان هذه العلاقة والمعرفة اقتصاديا بمعامل (رأس المال / الناتج) تكون تقريبا (١:٣) وإذا عرفنا معدل رأس المال الناتج ب K

وافترضنا ان معدل الادخار القومي S يكون ثابتا عند نسبة من الناتج القومي تعادل ٦% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي نستطيع الان ان نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي

$$S = s Y \quad \text{والتالي فأنا نكون المعادلة البسيطة} \quad S = s Y \quad (1).....$$

٢. الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال (K) ويمكن تقدمه بأنه التغير في رصيد رأس المال ΔK على النحو التالي

$$I = \Delta K \dots\dots\dots(٢)$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال فأن K تكون

$$K = K / Y$$

$$K = \Delta K / \Delta Y \quad \text{أو}$$

$$K = \Delta K / \Delta Y \dots\dots\dots(٣) \text{ ومنه}$$

٣. أخيرا لأن الادخار القومي الإجمالي (S) يجب أن يساوي الإستثمار القومي (I) يمكننا كتابته على النحو التالي $I = S$

ولكن من خلال المعادلة (١) يمكن ان نعرف ان $S = s Y$ من المعادلة (٢) و (٣) نستنتج ان $I = \Delta K = K \Delta Y$ وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (٤) على النحو التالي

$$S = s Y = K \Delta Y = \Delta K = I \dots\dots\dots(٥) \text{ ومنه تكون كالتالي}$$

$$S Y = K \Delta Y \dots\dots\dots(٦)$$

بقسمة جانبي المعادلة (٦) على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية

$$\Delta Y / Y = S / K \dots\dots\dots(٧)$$

لأحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة (٧) تشير الى معدل التغير أو معدل النمو في GNP (أي هي تمثل التغير المئوي في GNP)

المعادلة (٧) تمثل الترجمة البسيطة لمعادلة هارود دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي تقرر ببساطة ان معدل نمو GNP يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي S ومعامل رأس المال / الإنتاج K وبشكل اخر تقول هذه النظرية انه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبه مع معدل الادخار أي كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من GNP زاد بالتالي النمو ويرتبط بعلاقة عكسيه او سالبة مع معامل رأس المال / الناتج فالارتفاع في K سوف يؤدي الى انخفاض في معدل نمو GNP ان المنطلق الاقتصادي في المعادلة (٧) البسيط جدا فلكي يحدث النمو ينبغي للدولة ان تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي GNP فزيادة ما يمكنهم ادخاره واستثماره هذا يسرع النمو

***النمو عند المدرسة النيو كلاسيكية**

(اوزينة ، ٢٠١٥ ، ٢١-٢٢)

هناك حجر زاوية اخره تستند عليه النيو كلاسيكية الداعية للسوق الحر وهو التأكيد على تحرير أو انفتاح السوق الوطنية يؤدي الى توفير مقادير إضافية من الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يؤدي الى زيادة معدل الترمك الأسس المالي وبمعايير معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي (GNP) نجد أن ذلك يعادل رفع معدلات الادخار المحلي الامر الذي يمثل معامل رأس المال على العمل والمتوسط من نصيب دخل الفرد في الدول التي تعاني من نقص رأس المال وهي امتداد مباشر لفكر هارود دومار وسولو اللذان

يعطيان أهمية كبيرة للادخار وأن نموذج النمو الاقتصادي الذي قدمه سولو استخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال كما يفترض ثبات القلة المشتركة للعنصرين معا وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكنه من خلال تفسير النمو في المدى الطويل مع الاخذ في الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي يفترضون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى .

الفصل الثالث

التحرر المالي واثره على النمو الاقتصادي

تلعب البنية المالية التحتية المتطورة وظيفة مهمة في عملية النمو الاقتصادي. وهي ايضا حقيقة لا يمكن انكارها بان التكنولوجيا تلعب جزءاً رئيساً في عملية النمو الاقتصادي، لكن استيعاب التكنولوجيا والاستفادة منها يحتاج الى استثمارات ضخمة والتي تمول من قبل البنوك. ففي اوائل السبعينات من القرن الماضي، اكدت البلدان النامية على تطوير البنية التحتية، مفترضة ان مثل هذه الاستثمارات ستفتح الباب امام التصنيع والتطور الاقتصادي (Hye and Wizarat,2013,270).

في نظرية التحرر المالي، فان الكبح المالي، أي التثوهات في الاسعار المالية مثل معدلات الفائدة تقلل من الحجم الحقيقي للنظام المالي نسبة الى النظام غير المالي، والذي يقود بدوره الى تباطؤ المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي وتعتمد النظرية على الافتراضات بان الادخار هو الدالة المتزايدة للمعدل الحقيقي للفائدة عن الودائع والمعدل الحقيقي للنمو في الناتج وان الاستثمار هو الدالة المتناقصة لمعدل القرض الحقيقي للفائدة والدالة المتزايدة لمعدل النمو (Arestis and Caner, 2004,5).

وكان لـ McKinnon دور في التركيز على مشكلة الكبح المالي في البلدان النامية. فهذه البلدان ادعت ان سياسات التحرر المالي ستزيد من الادخارات والتي بدورها كانت ستحفز من الاستثمارات والنمو الاقتصادي. وهذا لان معدل الفائدة الحقيقي السالب يسبب انخفاض في مستوى الادخارات، مؤديا الى خفض مستويات الاستثمار ومعدلات النمو. لذلك فمع ارتفاع معدلات الفائدة، فان التحرر المالي كان سيزيد من كلا من مستويات الادخارات والاستثمار الانتاجي. وعلى العكس، فان الهيكلين والكنزيون الجدد اكدوا ان التحرر المالي اعاقا التطور الاقتصادي ويزيد من معدل التضخم وان التحرر المالي الاضافي يسبب زيادة في معدلات الفائدة وتكاليف التصنيع وهذا ما يقود الى ارتفاع الاسعار (Hye and Wizarat,2013,271).

في نظريتهم للتحرر المالي اوضح كل من Shaw 1973 و McKinnon 1973 بان سياسات التحرر المالي سوف تزيد الادخار والذي بالنتيجة سوف يدفع بالاستثمار ويحث على النمو الاقتصادي. وقد ناقشا وجهة نظرهم في ان أسعار الفائدة العالية التي تنتج عن التحرر سوف تنتج تخصيص للموارد أكثر كفاءة و زيادة مستوى الاستثمار و زيادة النمو الاقتصادي. تركيز التحرير كان استبدال نظام التحكم والسيطرة المقيد بنظام متحرر نسبيا تعكس فيه الأسعار الكلف الاقتصادية مع الاعتماد الكبير على القطاع الخاص كمحرك للنمو (Sulaiman and Oke and Azeez,2012,18).

تقترح بعض البحوث بان تنويع المخاطر عبر الأقطار والتحرر المالي يدعم بالتخصص والكفاءة في تخصيص راس المال والنمو ومن خلال تولد التنافس الدولي قد يحسن ذلك من وظيفة الأنظمة المالية المحلية مع تأثيرات نافعة على الادخار والتخصيص ولكن من جانب آخر قد يكون التحرر المالي مضر

على النمو في وجود تشوهات وقد يحفز عدم استقرار مالي بالإضافة إلى سوء تخصيص رأس المال وهما مضرين للأداء الاقتصادي (Bonfiglioli,2005,4) .

تقترح نظرية التحرر المالي بأن القنوات التي تزيد حركة رأس المال قد تعزز النمو الاقتصادي وذلك من خلال دعم معدل الاستثمار المحلي في الاقتصاد المفتوح. كما أن نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة ترى أن تدفق رأس المال من الأقطار الغنية برأس المال إلى الفقيرة برأس المال يحدث حيث الناتج الحدي لرأس المال أعلى، هذا ينتج في زيادة في معدل تراكم رأس المال والنمو في الأخيرة. هذه القناة تركز على دور صافي تدفق رأس المال، وفي هذه النماذج ولكي يكون لتدفقات رأس المال تأثير إيجابي على النمو يجب أن تكون مدعومة بالاستثمارات المحلية وليست معرضة للهروب إلى الخارج (Mclean and Shrestha,2002,6) . فتحرير سوق الأسهم وحسابات رأس المال، وهما البعدين المهمين للتحرر المالي، يعتقد بأنهما يتمتعان بالتأثيرات الإيجابية على النمو الاقتصادي.

فمع زيادة وتقوية العلاقات العالمية عبر التدفقات المالية العابرة للحدود يمكن أن تزيد من النمو الاقتصادي عبر القنوات المتنوعة (Arestis and Caner,2004,5) . وهناك قناة أخرى والتي يمكن من خلالها للتحرر المالي أن يؤثر إيجابياً على النمو وهي من خلال منافع تنويع المحفظة المالية التي تعزز النمو من خلالها إذ تحول اتجاه الاستثمار في مشاريع تكون مترجمة مستقبلاً ، المعدلات العالية للعائدات بدورها يمكن أن تؤدي إلى نمو اقتصادي سريع بتشجيع ادخارات واستثمارات عالية (Mclean and Shrestha,2002,8) .

تعتبر الأسواق المالية المفتوحة والأكثر كفاءة تؤثر على المدخرات والاستثمار وتؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد و يؤدي التنافس بين المؤسسات المالية المتحررة و تحرير معدلات الفائدة و ظهور أدوات الادخار الجديدة إلى زيادة العائد على الاستثمار ، و سيقود اسعار الاسهم العادية المحلية إلى الاستقرار وبذلك يخفض تكلفة رأس المال ، أن ذلك يحفز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى دعم النمو .

حيث أن تحسين مشاركة المخاطر بعد التحرير المالي سوف يقلل من كلفة رأس مال الأسهم ويزيد الاستثمار و عندما تكون الأسواق أسواق غير كاملة فإن تحرير أسواق الأسهم قد يكون له تأثيرات قوية أيضاً و محددات التمويل تجعل التمويل الخارجي مكلف أكثر من التمويل الداخلي ويسبب أن يصبح الاستثمار حساس إلى تدفق السيولة و تحرير أسواق الأسهم يقلص قيود التمويل تقليص مباشر بحيث أنه كلما كان رأس المال الأجنبي متوفر كلما استطاع المستثمر الأجنبي أن يصر على حكومة أفضل للشركات، وهذا يقلل وعلى نحو غير مباشر كلفة التمويل الداخلي والخارجي، ومن هنا تتخفف كلفة رأس المال بسبب تحسين مشاركة المخاطر أو بسبب تقليل القيود المالية أو كلا الأمرين، كما أن الحوكمة الأفضل للشركات وحماية المستثمر تعزز من التطور المالي وهذا يعزز من النمو (Bekaert , 2005 , 5).

كان الهدف الاساسي من وراء انتهاج سياسة التحرر المالي في العديد من الدول النامية هو تحقيق التطور المالي فتحرير اسعار الفائدة يعمل على تعزيز فعالية النظام المالي في تعبئة المدخرات المالية كما ان التقليل من معدل الاحتياطي الاجباري المفروض على البنوك التجارية يمكنها من رفع قدرتها التمويلية وكذلك الغاء الحواجز المفروضة على حساب رأس المال وعلى دخول المؤسسات المالية الاجنبية يسمح بالاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية وكذلك يعزز المنافسة داخل النظام المالي المحلي مما ينعكس ايجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة للاقتصاد وهذا كله يساهم في تطوير الانظمة المالية للدول النامية ونجد ان النظام المالي المتطور يساهم مساهمة كبيرة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق قيامه بعدة وظائف كتعبئة المدخرات المالية التي يحتاجها الاقتصاد وتوزيع الموارد المالية بشكل جيد عن مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ونجد ان النظام المالي المتطور يساهم مساهمة كبيرة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق قيامه بعدة وظائف كتعبئة المدخرات المالية التي يحتاجها الاقتصاد وتوزيع الموارد المالية بشكل جيد على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية (صلاح الدين ، ٢٠٠٧ ، ٨٤).

يهدف التحرر المالي الى بناء نظام مالي فعال ومتنوع اي متطور ونظرياً فإنه من بين الاسس التي تركز عليها نظرية التحرر المالي هي فرضية ان التطور المالي هو الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي وقد اسس هذا المنهج لقاعدة استراتيجية جديدة للتطور الاقتصادي مبنية على العمق المالي والمصرفي باعتبار ان نظاماً مالياً اكثر تطوراً يسمح بأحسن تخصيص للموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بسبب قدرته الكبيرة على تسيير المخاطر وجمع المعلومات وزيادة التجديد الاقتصادي اذا فهيكلية النظام المالي ومدى تطويره لها تأثير على ديناميكية النمو الاقتصادي (محمد ، ٢٠٠٦ ، ٥٨).

ان وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد الى المشاريع والاستثمارات المجدية لذلك يعتبر اغلب الاقتصاديون ان التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية (بلقاسم ، ١١٢ ، ٢٠١٤) .

كما ان لتطور القطاع المالي اثر ايجابي على النمو الاقتصادي فهو يعمل على تعزيز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات والمعلومات كما انه يسمح بتحديد الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وتوفير التمويل اللازم لها كما انه يحسن مستوى تعبئة الموارد المالية ويعمل على التقليل من المخاطر المالية والامر الذي يؤدي لا محل الى توزيع امثل للموارد المالية وتراكم اسرع لراس المال المادي والبشري والى تقدم تكنولوجي اسرع مما يساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي (صلاح الدين ، ٢٠٠٧ ، ٨٨) .

توصيف النموذج : تم اختيار المتغيرات التي في المعادلة ادناه لاختيار معادلة النمو الاقتصادي في تركيا و هي

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + \beta_5 x_5 + 4$$

y = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

X_1 = معدل نمو الصادرات

X_2 = المتغير الوهمي (التحرر المالي)

X_3 = سعر الصرف

X_4 = سعر الفائدة

X_5 = نسبة المصروف التقديري الى الناتج المحلي الاجمالي M_2/GDP

$$y = 0.79 + 3.38 \tilde{X}_{\text{التحرر المالي}} + 0.239 \tilde{X}_{\text{نسبة نمو الصادرات}}$$

$$t = (0.49) \quad (1.95) \quad (1.97)$$

$$R^2 = 26.06 \quad R^{-2} = 19.63$$

$$Dw = 2.50$$

تم اجراء الانحدار الخطي لمعادلة النمو الاقتصادي في تركيا عن طريق برنامج Mintab . و بعد حذف المتغيرات التي لم تكن معنوية تبقى فقط متغير التحرر الحالي و نسبة نمو الصادرات التركية حيث ظهرت معنوية هذين المتغيرين فقط . و نسبة المعادلة اعلاه ان هناك تأثير ايجابي للتحرر المالي على النمو الاقتصادي في تركيا و عند مستوى معنوية ٥% اي ان تطبيق سياسة التحرر المالي في تركيا قد جلبت ثمارها بزيادة النمو الاقتصادي في تركيا كما ان نسبة نمو الصادرات كان لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى ٥% و هو ما يتطبق ايضاً مع فرضيات التطور الاقتصادي ، حيث ان الصادرات التركية لها اهميتها في الاقتصاد التركي .

الاستنتاجات

١- هناك اهمية للقطاع المالي الموجه الى القطاع الخاص و الاسواق المالية في تحريك الاقتصاد في تركيا اذ أن التطور المالي سيؤدي الى توجيه الموارد الى الادخار الكلي و من ثم الى الاستثمار المحلي (الخاص و العام) و يشجع على تسهيل العمليات التجارية و يعطي مؤشراً ايجابياً للمستثمر الاجنبي لكي يستثمر في تركيا ، فيؤدي ذلك في المحصلة النهائية الى تسريع النمو الاقتصادي

٢- ان تطور القطاع المالي يعني تمويلاً أفضل للموارد ، مما يشجع مناخ الاستثمار بنوعيه المحلي و الاجنبي اللذين سيؤثران ايجاباً في تسريع النمو الاقتصادي و يؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد ثم زيادة الانفاق الاستهلاكي

٣- تبين نتائج التحليل القياسي ان هناك تأثير ايجابي و معنوي للنمو المالي على النمو الاقتصادي ففي تركيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ مما يؤكد ان سياسة تركيا المالية خلال فترة الدراسة بالرغم من الازمات الاقتصادية التي وردت بالاقتصاد التركي في تلك الفترة ال أنها استطاعت ان تحفز النمو الاقتصادي و هذا ما حدث بالفعل حيث اصبحت تركيا في السنوات الحالية في مصافي الدول المتقدم

٤- تبين ان الصادرات لها ايضاً تأثير ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في تركيا تبين لم تظهر تأثير باقي المتغيرات التي تم استخدامها بشكل معنوي على النمو الاقتصادي و منها سعر الفائدة و سعر الصرف و حجم المعروض النقدي M_2/GDP و التضخم

التوصيات

- ١- ضرورة الاهتمام بالقطاع المالي و تسهيله و تطويره حيث انه يعتبراً مصدراً مهماً و اساسياً للتعجيل في النمو الاقتصادي
- ٢- ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية و السياسية في العراق و تطوير القطاع المالي في زيادة فعاليته من خلال تطوير الخدمات المصرفية و زيادة نسبة الانتاج و تخفيض القيود المفروضة على منح الانتاج و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل زيادة النمو الاقتصادي و زيادة رفاهية الفرد .

المصادر

الكتب :

- (١) العاني ، عماد محمد علي عبد اللطيف ، ٢٠٠٢ ، اندماج الأسواق المالية أبابه و انعكاساته على الاقتصاد العالمي ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .
- (٢) الجميل ، سرمد مومب ، 2002 ، التمويل الدولي مدخل الهياكل ، الدار الجامعة للنشر .
- (٣) حمزة ، حسين كريم ، 2011 ، العولمة المالية و النمو الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .
- (٤) عبد الحميد ، عبد المطلب ، ٢٠٠٥ ، الجان و اليات منظمة التجارة العالمية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .
- (٥) عبد الحميد عبد المطلب ، ٢٠١٠ ، الجان و اليات منظمة التجارة العالمية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .
- (٦) الجميل ، سرمد مومب ، 2001 ، التمويل الدولي مدخل الهياكل ، الدار الجامعة للنشر .

الرسائل و الإطاريح

- (١) محمد ، شكوري سيدي ، ٢٠٠٦ ، التحرر المالي و أثره على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر .
- (٢) صلاح الدين ، غربي ناصر ، ٢٠٠٧ ، سياسة التحرر المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر .
- (٣) بلقاسم ، بن علال ، ٢٠١٤ ، سياسة التحرر المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية العالقة القائمة بينهما و شروط نجاحها ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقاس تلمسان ، الجزائر .
- (٤) عبد الغني ، حريري ، ٢٠٠٧ ، اثار التحرر المالي على اقتصاديات الدول العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر .

- (٥) ملحوس زكيه ، ٢٠٠٩ ، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة قاصري مرباح الجزائر .
- (٦) علي حدو ، ٢٠١٢ ، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية ، ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- (٧) بن حاسيين ، بن عمر ، ٢٠١٣ ،فعالي الاسواق المالية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر .
- (٨) بو سالم ، فاطمة ، ٢٠١١ ، اثر تحرر التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية حاله الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منثوري قسطنطينة ، الجزائري .
- (٩) فضيلة زواوي ، ٢٠٠٩ ، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد بو قره بو مرداس ، الجزائر .
- (١٠) بلال بو بلوطه ، ٢٠١١ ، اثر تحديد سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر .
- (١١) منذور ، الهام وحيد دحام ، ٢٠٠٦ ، فاعلية اداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- (١٢) حمداني ، محي الدين ، ٢٠٠٩ ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابات لتحديات الحاضر و المستقبل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- (١٣) احمد ، كبداني سيدي ، ٢٠١٣ ، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر .
- (١٤) ياسين ، شراد ، ٢٠١١ ، استراتيجة تطوير وظيفة التسويق المستدام و اثرها على الميزه التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة تصنيع اللوحات الصناعية و الصحية SANiAK عين

الكبيره رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة
فرحان عباس سطيف الجزائر .

(١٥) السعدي منتهي زهير محسن ، ٢٠١٣ ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في
العراق باستخدام قانون أوكلن ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة و الاقتصاد الجامعة
المستنصرية .

(١٦) فتحية ، بنابي ، ٢٠٠٩ السياسة النقدية و النمو الاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة ،
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بو قره بو مراد الجزائر .

(١٧) بن ساحة ، مصطفى ٢٠١١ ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في
الجزائر : دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم
الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي بقرادية ، الجزائر .

(١٨) أذينة ، زكريا ، ٢٠١٥ ، النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات ، دراسة قياسية حالة
الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٩ رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، كلية العلوم
الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوطياف - المسيلة .

الدوريات

(١) الخياط ، زهراء صالح ، ٢٠١٠ ، دور التحرر المالي في تعزيز الابداع المالي (دراسة تحليلية نظرية) ،
مجلة بحوث مستقبلية العدد ٢٩ و ٣٠ ، كلية الحداثة جامعة الموصل ، العراق .

(٢) بخيت ، حيدر نعمة و مزنان نصر محمود ، ٢٠٠٥ ، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية ،
مجلة علوم انسانية على الموقع الالكتروني www.u1uminsania.net

(٣) الشكرجي ، بشار ذنون ، و الطائي ، عدي سالم علي ، و النعيمي ، زهراء احمد محمد ، ٢٠٠٨ ،
الاصلاح و التحرر المالي في العراق مع اشارة للتجربة المصرية ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ٣٠ ،
العدد ٩١ ، جامعة الموصل ، العراق

المؤتمرات

(١) محمد ، بن بوزايان ، و صلاح الدين ، غربي ناصر ، ٢٠٠٩ ، اثر تحرير اسعار الفائدة على حجم
الادخار و دراسة قياسية لحالة الجزائر الملتقى الدولي الثاني للفترة (٥-٦) ، معهد العلوم الاقتصادية و
علوم التسيير ، الجزائر .

(٢) امين ، بربري و محمد ، طرشي ، ٢٠٠٨ ، التحرر المالي و المصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة .

(٣) مقاوسي ، صليحة و جمعوني ، هند ، ٢٠١٠ ، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري ، قراءات حديثة في التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر .

المصادر باللغة الاجنبية

WORKING PAPER

- 1- Alestis, A. , Caner , A. , Financial liberalization and Poverty channels of Influence , working Paper no. 411 , The Levy Economics Institute , 2004
- 3- Bonfiglioli, Alessandra , 2005 , How Does Financial liberalization affect Economic Growth , CREL and Universitat Pompeu Fabra. Ebaidalla, Ebaidalla Mahjoub and Edriess Abdalla Ali , Flow of Migrant's Remittances into Sudan: the Role of Macroeconomic Environment, Economic Research Forum, working Paper series NO. 741 2012
- 4- Mchlean , Ben and shrestha soma, 2002, Internal Financial Liberalization and Economic Growth

D-Books

- 1- Belm , David o. and Calomiris , Charles w. , 2001 , Emerging Financial Markets , Me Graw-Irwin , Singapore .

Articles

- 1) Stiglitz , j , Principle of macroeconomics (US,A; Norton and compary , 1993)
- 2) Luis A. Majlif and simonetta Zarrilli (2007) challenging conventional wisdom: Implications of Trade in services Liber alizations Trod the poerty and Gross – cutting Development issus steries No
- 3) K.S. Jomo (2001) , "Growth After the Asian Grisis , " G–24 Discussion Paper series No. 10 . Vn , new worke , and Geneva .
- 4) Masamich Kono and Ludgre shuknecht (1998) , "Financial Services Trade , Capital Flows , and Financial stability" , Geneva

B - Journals

- 1- Goyal , A. , the Future of Financial Liber alization In South Asia, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 19, no. 1 , 2012
- 2- Hye. Q. and wizarat, S. Impact of Financial Liberalization on Economic Growth : A case study of Pakistun , Asian Economic and Financial Review Journal vol.3 , no. 2 , 2013 .
- 3- Sulaiman , L. A and oke , M.o and Azeez , B.A 2012 Effect of financial Liberalization Economic Growth In Deeloping Conntries the nigerian Experience vol.1 no.12, PP, 16-28
- 4- Bekaerte , G. , Harvey ,C. LundLad , Does Financial Liberalization Journal of Financial Economies Vol. 77. No.1 , 2005 , 3-55 .